الأمم المتحدة S/2001/423

مجلس الأمن

Distr.: General
30 April 2001
Arabic
Original: English

التقرير المرحلي للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن بموجب القرار ١٣٣٧ (٢٠٠١) ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى وقرر إعادة قوام أفرادها من العسكريين إلى مستوى ٤ ٥٠٠ فرد من جميع الرتب. واتخذت التدابير اللازمة لتنفيذ هذا التخفيض الذي سيكتمل بحلول ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١.

٢ - أيد مجلس الأمن في الفقرة ١٣ من نفس ذلك القرار النهج العام لإعادة تشكيل القوة وفق ما هو مجمل في الفقرة ٢٣ من تقريري المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (S/2001/66)، وطلب مني أن أقدم إليه في موعد أقصاه ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١ تقريرا تفصيليا عن خطط إعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة، وعن المهام التي يمكن أن تؤديها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وهذا التقرير مقدم بناءً على ذلك الطلب.

التطورات الأخيرة

٣ - لم يتغير الوضع كثيرا في المنطقة منذ اعتماد القرار المذكور، على الرغم من وقوع تطورات أخرى في النزاع على منطقة مزارع شبعا وكما حدث من قبل، وقعت انتهاكات برية بسيطة كثيرة للخط الأزرق، فضلا عن قيام الطائرات الإسرائيلية بانتهاكات شبه يومية للخط متوغلة في أعماق المجال الجوي اللبناني. وقد داومتُ الاتصال بالأطراف المعنية وغيرها من الأطراف المهتمة بالأمر للحث على احترام الخط الأزرق وتجنب المزيد من التصعيد.

٤ - وقعت انتهاكات خطيرة تتعلق بالنزاع على مزارع شبعا، ففي ١٦ شباط/فبراير، لقي جندي إسرائيلي مصرعه وأصيب اثنان آخران من جراء انفجار قنبلة زرعها حزب الله في منطقة مزارع شبعا على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق. وردت القوات الإسرائيلية بقصف كثيف للمنطقة المجاورة لكفر شوبا بقذائف الهاون والمدفعية. وفي ١٤ نيسان/أبريل،

010501 010501 01-35494 (A)
0135494

أصاب حزب الله دبابة إسرائيلية بقذيفة على الجانب الإسرائيلي على مسافة ثلاثة كيلومترات تقريبا من الخط الأزرق الأمر الذي أسفر عن مصرع جندي إسرائيلي وإصابة ثلاثة جنود آخرين بجراح. وردت القوات الإسرائيلية في بادئ الأمر بقصف مكثف للأراضي اللبنانية بنيران المدفعية الثقيلة، ثم شنت في ١٦ نيسان/أبريل غارة جوية على موقع سوري للرادار على مسافة نحو ٤٥ كيلو مترا شرقي بيروت. وأبلغت السلطات السورية عن مصرع جندي وإصابة أربعة جنود بجراح. وهذه الحوادث تثير بالغ القلق لأنها يمكن أن تؤدي إلى تزايد التوتر.

٥ - ورغم النداء الذي وجهه مجلس الأمن في الفقرة ٧ من القرار ١٣٣٧ (٢٠٠١)، ما زالت السلطات اللبنانية تؤكد أن الخط الأزرق لا ينسحب على منطقة مزارع شبعا. وبالإشارة إلى الفقرة ٥ من القرار ١٣٣٧ (٢٠٠١)، فإن وجود السلطات اللبنانية في الجنوب، بما في ذلك القوات المسلحة، ما زال كما هو حسب المذكور في الفقرة ٧ من تقريري السابق دون أي تغيير أساسي.

خطة إعادة التشكيل

٦ - ذكرت في تقريري السابق أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد أكملت أساسا جزأين من الأجزاء الثلاثة من ولايتها، وأنها تركز الآن على المهمة المتبقية، وهي إحلال السلام والأمن الدوليين. وإلى حين التوصل إلى سلام شامل تسعى القوة إلى المحافظة على وقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق عن طريق القيام بدوريات، ومراقبة الوضع من مواقع ثابتة، وإجراء اتصالات وثيقة بالأطراف، بغية معالجة الانتهاكات والحيلولة دون تفاقم الأمر. ورغم أن هذه هي مهام بعثة للمراقبة، فإني أوصي، في ضوء الأوضاع القائمة في المنطقة، بأن تقوم بها قوة تضم عددا من جنود المشاة المسلحين ومراقبين غير مسلحين.

٧ - ستركز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، كما تفعل الآن، على الخط الأزرق والمنطقة المجاورة له. أما بالنسبة لإعادة التشكيل، فمن المتصور تقسيم المنطقة إلى قطاعين، ثم نشر جُل القوات في مواقع محمية بالقرب من الخط الأزرق، مع تقليل عدد المواقع الثابتة عما هو عليه الآن حتى لا تستغرق مهام الحراسة والصيانة عددا أكبر من اللازم من الأفراد. وسيتمثل وجود القوة على الخط الأزرق أساسا في دوريات. وسيظل مقر قيادة القوة في الناقورة، وتتولى حمايته قوة حراسة مستقلة. كما هو الحال الآن. وستظل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحاجة إلى حرية حركة كاملة حتى تتمكن من الوفاء باحتياجاتها المتعلقة بالعمليات والشؤون الإدارية والنقل والإمداد.

٨ - ستجري ميكنة قوة المراقبين العسكريين غير المسلحين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بصورة كاملة، مع الإلغاء التام لنقاط المراقبة الثابتة، الأمر الذي سيمكنها من القيام بدوريات نهارية وإجراء تحقيقات والاضطلاع بمهام الاتصال. ويعتبر القوام الحالي لفريق المراقبين في لبنان (٥١) كافيا لأداء هذه المهام. ولأسباب أمنية وللتوفير سيجري إيواء المراقبين في أماكن إقامة قوات المشاة.

٩ - من المزمع الإبقاء على وحدة إزالة الألغام بالنظر إلى أن الألغام ستظل تشكل خطرا جسيما على القوة لفترة من الوقت. ووفقاً للفقرة ١٠ من القرار ١٣٣٧ (٢٠٠١)، تدعم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أنشطة الإجراءات الخاصة بالألغام المتصلة بمعاونة الحكومة اللبنانية في جهودها في هذا الصدد. وقد قام ممثلي الشخصي السيد ستيفان دي ميستورا بنشاط بالغ في كسب التأييد لجهود إزالة الألغام وضمان التنسيق الفعال بين السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة. وسوف تنظم في بيروت في ٢١ أيار/مايو حلقة عمل رفيعة المستوى مخصصة لقضية إزالة الألغام. وإن تعهد حكومة الإمارات العربية المتحدة بالتبرع بمبلغ ٥٠ مليون دولار لأنشطة إزالة الألغام في الجنوب موضع تقدير بالغ في هذا الصدد.

١٠ - سوف تخفض عناصر الدعم الأخرى وفقاً للتخفيض العام. وعند اكتمال عملية إعادة التشكيل ستكون القوة بين صفوف جنود من فرنسا (حراسة المقر)، وغانا (مشاة)، والهند (مشاة)، وإيطاليا (طائرات عمودية)، وبولندا (النقل والإمداد)، وأوكرانيا (مهندسون/إزالة الألغام). وسيبلغ قوامها الكامل عندئذ نحو ٢ ٠٠٠ فرد من جميع الرتب.

الخلاصة

١١- من المتوخى تنفيذ عملية إعادة تشكيل القوة بعدم إحلال وحدات جديدة محل الوحدات القديمة أو بخفض حجم الوحدات في مواعيد التناوب المعتادة. وقد ذكرت حكومة أيرلندا بالفعل إنها لن تحل وحدة جديدة محل وحدتها عندما يحل موعد تغييرها في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر. وسيُخفض عدد أفراد الوحدة الفنلندية بمقدار ٣٥٠ جنديا بنهاية تموز/يوليه. وأعتزم ألا أطلب قوات جديدة لكي تحل محل القوات الفنلندية المتبقية عند إعادتها إلى وطنها في تشرين الأول/أكتوبر. ورحيل هاتين الوحدتين سيخفض قوام القوة إلى نحو ٦٠٠ ٣ فرد. وأني أوصي بأن تظل القوة بهذا القوام حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وما لم يحدث أي تغير جذري في المنطقة، فإن عملية إعادة التشكيل يمكن أن تنجز خلال فترة الولاية التالية التي ستنتهي في تموز/يوليه ٢٠٠٢.